التنوع الثقافي وبناء الهوية الوطنية: رؤية سوسيولوجية

Cultural Diversity and the Construction of National Identity: A Sociological

كرار إبراهيم مهدي
Karrar Ibrahim Mahdi
alzobedykarrar34@gmail.com

أ.د. بشير ناظر حميد
Prof. Dr. Bashir Nazir Hamid
Dr.basheer@uomustansiriyah.edu.iq

الجامعة المستنصرية – كلية الآداب – قسم الأنثروبولوجيا والاجتماع

Al-Mustansiriya University – College of Arts Department of Anthropology and Sociology

ملخص البحث

مما لا شك فيه أن أبرز سمات الأمة هي هويتها المتميزة عن غيرها من سائر الأمم، وهذه الهوية تشكل ملامحها وخصائصها وسماتها التي تعد العمود الفقري الداعم لكل ما يتعلق بها والتي تعني في أبعادها وعي الإنسان وإحساسه بانتمائه إلى مجتمع أو أمة أو جماعة في إطار الانتماء الإنساني العام. وقد حاولت الدراسة أن تبحث في هذا الفصل الهوية الوطنية من حيث كل حقولها حيث يمكن أن تُعرف الهوية الوطنية بأنها الانتماء والولاء للأرض المعروفة بالوطن الأم، وتتمثل في مجموعة من المعتقدات والأخلاق والسلوكيات التي تساند السلام والدفاع والالتزام بالنظام واحترام قوانين الوطن الأم. كما تشير الهوية الوطنية إلى ترتيب العلاقات الاجتماعية ضمن بنية اجتماعية موحدة بما يدعم المبادئ الأخلاقية المبنية على المحبة والتعاون واحترام الأسرة والبيئة والعادات والتقاليد. ومن المهم بنفس القدر احترام وجهات النظر والمعتقدات والآراء المتعارضة، وكذلك الإخلاص للمثل الدينية الشعبية، بشرط ألا تتعارض مع السيادة الوطنية أو النظام العام أو القيم. بعد غزو العراق عام ٢٠٠٣م، دمرت البنية التحتية للعراق، وواجهت وحدة البلاد العديد من المخاطر، بما في ذلك محاولات القضاء على الهوية الوطنية، بالإضافة إلى عوامل وأحداث مختلفة.

الكلمات المفتاحية:الهوية – الهوية الوطنية – التنوع الثقافي – التنوع ألاثني – المواطنة

Abstract

There is no doubt that the most prominent features of the nation are its identity which distinguishes it from other nations, and this identity constitutes its features, characteristics which seen as a backbone that support everything related to it, which in its dimensions means human awareness and sense of belonging to a society, nation or group within the framework of general human belonging. The current study attempts to examine national identity in terms of all its fields, as national identity can be defined as belonging and loyalty to the land known as the motherland, and is represented in a set of beliefs, morals and behaviors that support peace, defense, commitment to order and respect for the laws of the motherland. National identity also refers to the arrangement of social relations within a unified social structure that supports moral principles based on love, cooperation, respect for family, environment, customs and traditions. It is equally important to respect conflicting viewpoints, beliefs and opinions, as well as loyalty to popular religious ideals, provided that they do not conflict with national sovereignty, public order or values. After the invasion of Iraq in 2003, Iraq's infrastructure was destroyed, and the country's unity faced many dangers, including attempts to eliminate national identity, in addition to various factors and events.

Keywords:Identity - National Identity - Cultural Diversity - Ethnic Diversity - Citizenship

أولا: موضوع البحث

إن مسألة الانتماء أمر بالغ الأهمية للوجود الإنساني، إذ يجب على كل فرد أن يأخذ في الاعتبار ارتباطه بالعالم ومكانه فيه حتى يتمكن من الوجود بشكل كامل. يتسم الوجود الإنساني بعدم وضوح الحدود والملامح، مما يؤدي إلى تداخل وتضارب دوائر الانتماء داخله. إضافة إلى ذلك، غالبًا ما تتلاقى هذه الدوائر. وبما أنها مترابطة، فإن الإنسان دائمًا ما يكون فضوليًا لمعرفة أوجه التشابه والاختلاف الموجودة بينه وبين الآخرين، فهو مقدر له أن يتعايش معهم. إن علاقات الإنسان الشخصية والمجتمعية والحكومية تجعل حياته الفردية تتشابك مع حياته المجتمعية. يتم استكشاف دور التنوع الثقافي في تعزيز الوحدة الوطنية من خلال الفهم المتبادل، واحترام الثقافات المختلفة، وتطوير سياسات عامة شاملة تدعم العدالة الاجتماعية. كما يتناول البحث دور المؤسسات التعليمية والحكومية في تعزيز التعايش السلمي وبناء هوية وطنية غنية ومتنوعة تحتضن جميع المكونات الثقافية في بغداد. يتم ذلك من خلال تحليل التجارب التاريخية، القصص الشخصية، والمشاريع الناجحة التي تعزز التنوع الثقافي

وتحقق التكامل الاجتماعي، مما يؤدي إلى تطوير استراتيجيات فعالة لمواجهة التحديات وتعزيز الهوية الوطنية في ظل العولمة والتغيرات السريعة.

مدينة بغداد تعد نموذجًا فريدًا لدراسة التنوع الثقافي وبناء الهوية الوطنية بفضل تاريخها الطويل والغني بالتعددية الثقافية والدينية. تأسست بغداد كعاصمة للخلافة العباسية وأصبحت مركزًا للعلم والثقافة، مما جذب شعوبًا وثقافات متعددة. هذا الخليط الثقافي ساهم في بناء هوية حضارية معقدة. تضم المدينة مجموعات دينية وإثنية متنوعة، منها المسلمين، المسيحيين، اليزيديين، والصابئة، وكذلك العرب، الأكراد، والتركمان. التفاعل والتعايش بين هذه المجموعات تاريخيًا خلق نسيجًا اجتماعيًا متنوعًا، رغم التحديات الراهنة مثل الصراعات الطائفية والتمييز. السياسات الحكومية والمؤسسات التعليمية تمارس دورًا حاسمًا في تعزيز أو تقييد هذا التنوع، بينما المشاريع المجتمعية الناجحة وقصص النجاح الشخصية تعزز التفاهم والتعاون. بناء هوية وطنية جامعة في بغداد يتطلب استراتيجيات تدعم التعايش السلمي والعدالة الاجتماعية، مما يمكن أن يجعل المدينة نموذجًا عالميًا في تحويل التنوع إلى قوة إيجابية. ومن هنا فإن مشكلة البحث تكمن في الإجابة عن التساؤلات التالية:

١– ما التحديات التي تواجه بناء هوية وطنية جامعة في ظلّ التنوع الثقافي؟
٢– ما أفضل الممارسات لبناء هوية وطنية جامعة في ظلّ التنوع الثقافي؟
٣– ما الأدوار التي يُمكن أن تمارسها مختلف فئات المجتمع في بناء هوية وطنية جامعة؟

ثانيًا: أهداف البحث

١- بيان دور التنوع الثقافي في تعزيز الشعور بالهوية الوطنية.
٢- معرفة التحديات التي تواجه المجتمع في بناء هوية وطنية بظل التنوع الثقافي.
٣- معرفة الأدوار التي تقوم بها فئات المجتمع المختلفة في بناء هوية وطنية.

ثالثًا: مفهومات البحث

١– الهوية الوطنية

إن الهوية الوطنية في أبسط معانيها هي شعور الفرد بالانتماء إلى أمة واحدة، وترتبط بهوية الفرد داخل المجموعة والتمايز بين المجموعات(Shvets, 2018, p. 128). وهي الإطار المرجعي الذي يعرف من خلاله أعضاء المجتمع، ويظهر انتماءهم لهذا المجتمع، ويبنى عليه استحقاقات ومصالح للأعضاء والمجتمع معا (جمعه و

غانم، ٢٠٢٢، الصفحات ٣٣٠-٣٤٨).وهي بمثابة رابطة اجتماعية لها طابع ثقافي مميز وتنشأ بين مجموعة من الأفراد أو الجماعات الذين يقيمون في مكان واحد إقامة تتسم بالاستقرار (حكيم، ٢٠١٧، صفحة ١٤٢). وهي السمات أو الخصائص المشتركة، التي تميز أمة أو مجتمع ما عن غيره، وتشكل جوهر وجوده، وتتبلور في روح الانتماء والحب للوطن والأرض، من أبرز تلك السمات المشتركة الموقع الجغرافي الذي يجمعهم، والدين والعلم، واشتراكهم في الحقوق والواجبات (الطيار، ٢٠٢٠، صفحة ٨٠).ويضيف بركه(Parekh)بعدا آخر للهوية الوطنية وهو بعد القيم والعادات والتقاليد التي تشترك فيها جماعة سياسة واحدة، وتوحد المجتمع وتصل به إلى فهم وإدراك نفسه وتحفظ الجماعة والأجيال من بعده(Parekh, 2002, pp. 4-14).

التنوع الثقافي

يشير المصطلح عمومًا إلى الاختلافات في الأنماط الثقافية الموجودة بين المجتمعات البشرية. ويتم التعبير عن هذا التنوع من خلال أصالة وتنوع الهويات الفريدة للمجموعات والمجتمعات التي تشكل البشرية جمعاء. إنه مصدر للتواصل والإبداع. وبهذا المعنى، فإن التنوع الثقافي هو التراث المشترك للإنسانية وينبغي الاعتراف به والتأكيد عليه إذ إن التأكيد عليه لصالح الأجيال الحالية والمستقبلية (بن مهني و جغلول، ٢٠١٨، صفحة ٣١٠). إن التنوع ليس بالضرورة مرادفا لأزمة اندماج والحقيقة أن ليس من السهولة إيجاد دولة على النطاق الدولي خالية من التنوع بشكل ما، ولكن ما يجنب تلك الدولة أزمة الاندماج أن الهوية الوطنية أو القومية متبلورة ما يجعل الولاءات الأثنية أو المذهبية ولاءات فرعية لها حرية الحضور والتفاعل ومصانة من الانتهاك لا المستوى القانوني فقط، بل وهو المهم على مستوى إدراك مساحة الحرية وحدودها من خلال فرز عوامل الاستعداد المتبادل وتحجيمها(البكري و تركي، ٢٠١٣، صفحة ٢٥٣).

التنوع الثقافي هو حجر الزاوية الذي يعكس الثروة البشرية والتعددية الحضارية في مختلف المجتمعات حول العالم. يمثل التنوع الثقافي تفاعل الأفراد والجماعات التي تحمل خلفيات ثقافية مختلفة، ويتجلى في العديد من الأبعاد بما في ذلك اللغات، الأديان، العادات، والتقاليد، وهو ما يعزز التماسك الاجتماعي ويسهم في التنمية المستدامة،لطالما كان التنوع الثقافي موضوعا رئيسيا في الدراسات الاجتماعية والإنسانية، إذ يسعى الباحثون إلى فهم كيفية تأثير هذا التنوع على تشكيل الهويات الثقافية والتفاعلات الاجتماعية. إن فهم مظاهر و مكونات التنوع الثقافي يساعد في تعزيز التفاهم المتبادل بين الشعوب، ويشجع على تبني سياسات تساهم في تعزيز العدالة الاجتماعية والسلام العالمي، التنوع الثقافي: يشير مصطلح التنوع الثقافي عموما إلى الاختلافات القائمة بين المجتمعات الإنسانية في الأنماط الثقافية السائدة فيها، ويتجلى هذا التنوع عبر أصالة وتعدد الهويات المميزة للمجموعات والمجتمعات التي تتألف منها الإنسانية فهي مصدر للتبادل والإبداع، وبهذا المعنى فإن التنوع الثقافي هو التراث المشترك للإنسانية

وينبغي الاعتراف به والتأكيد عليه لصالح الأجيال الحاضرة والمستقبلية (بن مهني و جغلول، ٢٠١٨، صفحة ٣١٠). فالتنوع الثقافي يعده مفهوما هو اتسام الثقافة البشرية بسمة التنوع والاختلاف، وفي إطار حقوق الإنسان فإن التنوع الثقافي هو حق أساس شأنه في ذلك شأن باقي الحقوق، فتغييبه عن طريق تغييب الحق في التعدد والاختلاف إنما هو تغييب لحقوق الإنسان لأن الحق في التنوع الثقافي يتطلب تعزيز الحريات الأساسية كحرية التعبير وعدم التعرض للتمييز على أي أساس، وكذلك قدرة الأفراد على اختيار أشكال التعبير الثقافي، والتنوع الثقافي في المجتمعات المتعددة الثقافات هو انعكاس لواقعها أكثر مما هو رفض للإدماج وعملية التنميط أو التوحيد الثقافيين (زراري، ٢٠١٤، صفحة ٢٠). ولذلك يمكن القول إن التنوع الثقافي هو مجموع الخصائص الروحية أو المادية أو الفكرية أو العاطفية الفريدة لمجتمع أو فئة اجتماعية، ويشمل أيضًا الفن والأدب ونمط الحياة ونمط الحياة وما إلى ذلك. أنظمة القيم والتقاليد المشتركة. الإيمان الذي يمكن أن ينتقل من جيل إلى جيل.

رابعاَ: الهوية الوطنية وتطورها التاريخي

الهوية الوطنية هي المحدد الفعلي للوجود التاريخي والجغرافي لأي مجتمع، كما أنها تشكل طابعا خصوصيته الفكرية والثقافية، إذ إنها سمته الأساسية التي لا تتغير وتبين درجة تطوره الثقافي والسلوكي، ومدى قدرته على ذلك. لتحقيق احتياجاتهم وأهدافهم بما يتوافق مع متطلبات المجتمع ومبادئه الأخلاقية والاجتماعية. فبينما في عالم اليوم تتنافس الهويات الفرعية مع بعضها البعض وتسعى إلى الهيمنة على الهوية الوطنية، إلا أن هذه الظاهرة تسود في العراق لأن البناء الفكري والسياسي للهوية الوطنية هو الأقل تطورا والأكثر عرضة لتأثير الهويات الأخرى، لا سيما أنه الدافع السياسي والاجتماعي للجهود الاجتماعية التي تسعى إلى تعزيز الشعور بالانتماء والولاء لهوية فرعية تتجاوز الهوية الوطنية، وحماية تراثها الفكري والثقافي والديني، والعمل على صيانة مصالحها السياسية. يمكن تحقيقه. تعد الهوية الوطنية واحدة من أكثر القضايا المثيرة للجدل آيديولوجيا وسياسيا وثقافيا في العراق. تطورت الهوية في عصرنا الحالي بعد أن مرت بمراحل عديدة في المجال الفكري والفلسفي، ويرجع أصلها إلى الفلسفة اليونانية إذ كانت مرتبطة بمفهوم الذات والآخر، وكانت جزءًا من أسس فلسفة سقراط وأفلاطون وأرسطو (شعبان، ٢٠١٧، صفحة ٣٠). في العصر اليوناني، يتم تحديد الهوية من خلال عاملين: المكان الذي تعيش فيه جغرافيًا، وما الحقوق التي تتمتع بها على أساس التقسيم الطبقي الاجتماعي في الدولة المدينة. الإنسان الحر هو الذي يمتلك هوية أثينية تسمح له بالمشاركة في الحياة السياسية وإدارة شؤون مجتمع الدولة المدينة، كمواطن يتمتع بالشروط والقدرات اللازمة للارتقاء بمجتمعه من الدولة المدنية إلى الدولة الفاضلة. والذي يمثل أعلى إنجاز يمكن أن يصل إليه المجتمع في ذلك الوقت.

لكن خلال العصر الروماني عانت الهوية من التمييز أكثر من غيرها عندما تم احتكارها لصالح الرومان الذين عاشوا في الإمبراطورية حصرا. أما بقية الشعوب المقهورة تحت الحكم الروماني فكانت تعد أجانب فقط. في العصور الوسطى، أصبحت الهوية الدينية للكنيسة هي المهيمنة في أوروبا، وشكلت الهوية الفردية والمجتمعية. ومع بداية الحداثة، بدأت الحركة الفلسفية والسياسية تتطور وتتخذ اتجاهات أوسع. والذين وضعوا الأسس لمجموعة من المفكرين والفلاسفة وعلى رأسهم رينيه ديكارت، تطورت الحداثة فلسفيا، إذ نص على أن "هناك فرقا جوهريا بين العقل البشري والجسد، ونتيجة لذلك فإن عقل كل إنسان يختلف عن الآخر، بمعنى يصبح كل شخص فريدًا من خلال تفكيره"، ويتم التعبير عن عملية التمايز هذه بالقول "أنا أفكر، إذن أنا موجود" (تورين، ١٩٩٧، صفحة ٧٢)، هذه الفلسفات المستندة إلى المنطق النقي والعقلاني فتحت الباب لظهور بيئة فكرية وسياسية متنوعة، وعصر النهضة والتنوير شكل فترة تميزت بالأفكار السياسية المطروحة من قبل فلاسفة مثل هوبز وجون لوك وفولتير وديفيد هيوم وروسو وكانط، إذ ركزوا على حقوق الفرد واهتماماته وتوجهوا نحو فهم الإنسان في هذا العالم بمنظور يبرز أهميته وموقعه، تعزز فكرة استقلالية الفرد وحريته في التفكير والدفاع عن حقوقه من خلال تنظيم السلطة بنظريات العقد الاجتماعي وخضوعها للقانون لحماية القدسية، مما ساعد في انتقال المجتمع الأوروبي من الحالة الطبيعية إلى الحالة المدنية، على الرغم من وجود صعوبات تحولية، ولاسيما عندما يتعلق الأمر بنفي قدسية السلطة وإسقاط حالة تهميش الفرد وهويته. هذا الصدام بين الواقع المفروض والرغبة في التغيير أسفر عن العديد من الثورات التي أدت إلى تغييرات فكرية واقتصادية واجتماعية وثقافية في المجتمع الأوروبي، إلا أن كل هذه التغييرات كانت تعد تأكيدا واضحا على استقلال الفرد وقدرته الإبداعية على تحقيق استقلاله وحريته. ولهذا وصف "عصر التنوير" بأنه يركز على مفهوم تمام الوسطية الفردية ويعد الإنسان قادرا على التحليل والفهم والعمل، وهذه التمامية تشكل الجوهر الداخلي الذي ينمو مع ولادة الشخص ويتطور تدريجيا معه ويبقى هذا المركز الأساسي للذات مستمرًا طوال حياة الفرد لتشكل الهوية الشخصية (لبورن، ٢٠١٠ ، صفحة ٦٩).

خامسا: الهوية الوطنية... إشكالية الولاء والانتماء

١. إشكالية الهوية الوطنية بعد العام ٢٠٠٣

تأسست دولة العراق الحديثة عام ١٩٢١م بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية، لكن تأسيسها لم يكن مستقلا، بل كان تحت السيطرة البريطانية حتى انضمام العراق إلى عصبة الأمم عام ١٩٣٢م. وهذا يعني أن الدولة العراقية نشأت في ظل ظروف غير طبيعية ولم تعكس رغبة المجتمع العراقي، بل جسدت أحد مخططات ومصالح الاحتلال البريطاني. ولذلك فإن وجودها لم يحمل أي طابع وطني، ولم يوحد العراقيين تحت هوية وطنية متماسكة. ويشير العديد من الخبراء في الشأن العراقي إلى أن العراق، دولة وشعبا، منذ بداية القرن العشرين، اتسم بعدم الوحدة

والتجانس، مع تعدد الانتماءات. على سبيل المثال، تخضع المناطق الحضرية للشريعة الإسلامية، وتلتزم المناطق الريفية بالقيم والعادات والولاءات القبلية المصبوغة بصبغة دينية، وتخضع طبقة الأفنديين للثقافة التركية (مراد، ٢٠١١، صفحة ٣٩٠).

تؤدي في النهاية إلى زيادة الوعي بالوطنية، مما يعني أن الولاء للوطن أعمق بكثير من مجرد كونه مواطنًا أو ذلك يمثل أعلى مستوى من الانتماء. الانتساب إلى جماعة أو دولة معينة يمنح الفرد الجنسية، لكن يحتاج إلى العمل من أجل المصلحة العامة ليصبح وطنيا، بينما القومية لم تكن موجودة في وعي العراقيين في ذلك الوقت ولم تكون لديهم عامل جاذبية. وتتميز الدولة العراقية بوجود مجموعات بشرية لا تربطها أيديولوجية وطنية خالصة أو هوية مشتركة، إذ إن العادات والتقاليد ذات الطابع الديني والطائفي والعشائري هي ما يجمعها. وهذا النقص في الوعي بهويتهم الوطنية أعاق خلق شعب موحد قادر على دعم وبناء الدولة العراقية ومؤسساتها. إن حالة التشرذم داخل المجتمع العراقي، حالت دون تطور شعور وطني تجاه العراق يوحد الجميع، ويعمل دون وعي على بناء الشعور القومي والمواطنة والانتماء إلى هوية موحدة، بعيدا عن الهويات الفرعية. على الرغم من التطورات السياسية المختلفة التي تهدف إلى خلق الاندماج داخل المجتمع العراقي، إلا أن تعزيز الهوية الوطنية الخالصة والقضاء على الولاء للهويات الفرعية لم يكن ناجحا. ولم تكن هذه الجهود ناجحة بسبب ضعفها الفكري والسياسي. ولم يكن الوعي باحتياجات المجتمع وواقعه مدروسا جيدا وشاملا في نطاقه. وتعمدت بعض القوى السياسية والاجتماعية في السلطة عرقلة نجاح هذا المشروع لأنه اصطدم بمصالحها الفردية والفئوية، وخالف معتقداتها الفكرية التقليدية في الهويات الفرعية باعتبارها أقوى من رابط الهوية الوطنية. ويفضل تلك القوى المختلفة الانتماء على تعزيز حالة الانفصال والانفصال في الانتماء والولاء الجزئي لهوياتها الحديثة بدلات من بناء هوية بيت، التسامح والروح الدينية الأصولية في المجتمع، المفكر العراقي الوردي أحد الذين كتبوا لهذا الأمر بالقول "إن أبناء العراق قبل أن يقرروا الدولة لم يفهمون شيء عن المفاهيم الكلاسيكية الحديثة مثل الوطنية والمواطنة، حيث أفكارهم مشغولة بشؤون الدين والطائفية" (الربيعي، ٢٠٠٧ ، صفحة ٨)، ذلك يعني غياب الشعور الداخلي بالهوية الوطنية لدى العراقيين يعود إلى قوة ارتباطهم بتراثهم التأريخي والديني والثقافي، مما يعيق قدرتهم على التحرر منه. هذا يعزز الانتماء للهويات الفرعية كجزء لا يتجزأ منها ويعزز التشرذم والانقسام داخل المجتمع العراقي. إن عدم القدرة على تحرير العقل الفردي من الموروث الفكري والديني والاجتماعي التقليدي سبب رئيسي في زيادة الولاء والانتماء إلى الهويات الفرعية بدلا من الهوية الوطنية. منذ قيام الدولة العراقية، لم يشعر العراقيون قط بالثقة في السلطة الحاكمة التي فرضها عليهم أولا الاستعمار ثم جهات داخلية تسعى لاحتكار السلطة وتحقيق أهداف محددة على حساب المصلحة العامة. ويستمر هذا الحضور في العقل الباطن للفرد، ليصبح شعورا متراكما لدى الأجيال اللاحقة التي لا تعطي ثقتها المطلقة لقوانين الدولة، فهي لا تمثل شرائح الشعب العراقي كافة ، بل قسما محددًا

ممن يحملونها. أو الاستفادة من السلطة الحاكمة. وفقًا لرأيه، هذه القوانين تسببت في ضرر له لأنها أحيانًا تتجاوز تراثه الديني والتأريخي، مما أدى إلى تعزيز انتمائه وولائه لتراثه التقليدي بنحو أكبر من الولاء الوطني، حيث يثق تمامًا في قدرته على تلبية احتياجاته ومتطلباته.

وقد استمر العقل الجمعي العراقي في تعزيز الانتماء والولاء للقبيلة أو العشيرة من خلال ربطها بالتراث الديني والفكري، مما جعلهما لا ينفصلان في وعي الفرد العراقي وعواطفه. وهذا ما شجع دائما الولاء للهويات الفرعية على الهوية الوطنية باعتبارها تمثل جوهر الفرد العراقي وتكون بمثابة حصن لحمايته من مخاطر السلطة وقوانينها الساعية لانتزاع حقوقه ووجوده من خلال محو هويته الفرعية. لصالح الهوية الوطنية المركزية. كما أن الهويات الفرعية هي الوحيدة القادرة على رعاية وتوفير احتياجات الفرد بما يتوافق مع تراثه الديني وقيمه وعاداته وتقاليده، تأكيد العقل الجمعي على تعزيز الهوية الفرعية والحفاظ عليها يرتبط برغبته في الحفاظ على تأثيرها السلطوي وتكريسها، وحينئذٍ الحصول على مكتسبات جديدة من السلطة الحاكمة لزيادة الهيمنة والمكاسب داخل المجتمع. لذا نجد أن مشكلة بناء هوية وطنية عراقية خالصة ترتبط بشكل أساسي بخلل بنيوي في طبيعة تكوين الشخصية العراقية، مما يؤدي إلى ارتباك عقلي فردي وجماعي يعزز بشكل مستمر التشرذم والانقسام. وهذا الضعف أعاق عملية التكامل بين مختلف شرائح المجتمع وهوياتها الفرعية، غير القادرة على مزجها تحت هوية وطنية موحدة تمثل الجميع. وكان ملك العراق فيصل الأول قد أدرك ذلك مبكرا، إذ قال "في العراق، لا يوجد شعب عراقي بعد، بل فصائل بشرية خالية من أي فكرة وطنية، مملوءة بالتقاليد والأساطير الدينية التي لا تجمعها، عرضة للاستماع إلى الشائعات". ويميل إلى الفوضى، ومستعد دائمًا للثورة ضد أي حكومة» (الأرزي، ١٩٩١ ، صفحة ١١)،

٢. العلاقة بين الهوية والمواطنة

تتعلق المواطنة بالانتماء الجغرافي والهوية بالانتماء الثقافي والقيم والمعتقدات. الهوية ضرورية للمواطنة لأنها تحدد نظام الحكم والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية والقوانين اللازمة، وكل ذلك يستند إلى قيم ومعتقدات محددة (عبد الرزاق عيد، ١٩٩٦، صفحة ١٧)، إن عدم وجود هوية يعني عدم وجود مواطنة، حيث تمثل الهوية جانبًا مهمًا من جوانب المواطنة وترتبط بشعور الولاء والانتماء. الهوية هي الوسيلة التي يستخدمها المواطنون لتقييم ما هو ملائم أو غير ملائم، صالح أو غير صالح لبلدهم، وإذا تباينت الآراء، تختلف آراء الناظرين حسب ما يرونه، حتى لو اتفقوا على الحقائق الواضحة(عبد الرزاق عيد، ١٩٩٦، صفحة ٢١). الانتماء هو شعور الفرد بالارتباط والاندماج في كيان ما، سواء كان جماعة، طبقة، أو وطن. ينطوي الانتماء على شعور بالقبول والفخر بالانتساب إلى هذا الكيان، بالإضافة إلى الشعور بالأمان والحماية. ويرتبط الانتماء ارتباطًا وثيقًا بالولاء، والذي يُعبّر عن مشاعر الفرد تجاه الكيان الذي ينتمي إليه. يتعلم الفرد الولاء من خلال تفاعله مع هذا الكيان، ويستمد منه مشاعر

الأمن والانتماء. وعندما يفتقر الانتماء إلى هذه المشاعر، يصبح عبئًا على الفرد (فراج و إبراهيم، ١٩٧٤، صفحة ١٣٧).

تناول الفلاسفة والعلماء مفهوم الانتماء من زوايا مختلفة، شملت الأبعاد الفلسفية والنفسية والاجتماعية. فقد اعتبر (ماسلو) الانتماء دافعًا أساسيًا ينبع من حاجات الإنسان، بينما رأى (إريك فروم) أنه حاجة ضرورية للتغلب على مشاعر العزلة والوحدة. واتفق (فروم) مع (ليون فستنجر) في أن الانتماء يعزز تماسك الجماعة من خلال عملية المقارنة الاجتماعية. ويرى آخرون أن الانتماء ميل فطري لدى الإنسان ينبع من حاجته الأساسية في الحياة(فراج و إبراهيم، ١٩٧٤، صفحة ١٣٨). تشير كلمة "انتماء" في قاموس المحيط إلى الارتفاع في النسب، أيّ العلاقة العائلية التي تربط الشخص بجدّه أو أبائه. تنبثق هذه الكلمة من أصل "النماء" بمعنى الزيادة والكثرة. فكما ينمو الخضاب في اليد والشعر، ينمو النسب ويرتفع. ونرى ذلك في قولنا "ينمى فلان إلى أبيه" أي ينسبه إليه ويرفع نسبه إليه. وعليه، فإن كل ارتفاع في النسب يُعدّ انتماءً، و"نمّى فلان في النسب" تعني انتسابه إلى عائلة معينة (الفيروز آبادي، د ت، صفحة ٣٩).

يقتصر المعنى اللغوي للكلمة "انتماء" على الانتساب القائم على رابطة الدم، أيّ الانتماء للعائلة والعشيرة والقبيلة. بينما يغفل هذا التعريف عن أنواع أخرى من الانتماء، مثل الانتماء الديني والوطني والفكري.

مفهوم الانتماء في اصطلاح علم الاجتماع أوسع بكثير، فهو ينطوي على شعور الفرد بالارتباط والاندماج في جماعة معينة، سواء كانت هذه الجماعة عائلة أو قبيلة أو وطنًا أو ديانة أو أيّ مجموعة أخرى. يُعدّ الانتماء من أهم المفاهيم التي تحدد هوية الفرد ودوره في المجتمع، يُقابَل مفهوم الانتماء مفهوم "الاغتراب"، الذي يُشير إلى شعور الفرد بالعزلة والانفصال عن ذاته وعن الجماعة. ينشأ الاغتراب عن غياب الانتماء أو ضعفه، ويُمكن أن يكون له آثار سلبية على الصحة النفسية والاجتماعية للفرد (التميمي، ١٩٩٧، صفحة ٢٠٩).

يعرف هولاندر في كتابه الموسوم، مبادئ وطرائق علم النفس الاجتماعي، الانتماء الاجتماعي بأنه انجذاب الفرد للآخرين كمصدر للهوية الاجتماعية والدعم الاجتماعي وللحصول على موقع أو مكانة في الجماعة والمكافآت الاجتماعية المرتبطة بانتمائه لهذه الجماعة، والتعريف الإجرائي للانتماء ينص على انه: الانتماء هو الروابط والعالقات الفطرية الجماعة أو المكتسبة (الإرادية أو القهرية) القائمة على الانتساب والميل نحو الحياة الجماعية لحاجة الإنسان إلى الانضمام والعشرة لتحقيق التعاون والتكافل والتضامن والحماية من المخاطر ولإشباع الحاجات المادية والمعنوية المختلفة(McMillon، ١٩٨١، صفحة ٤٤٩).في مجال الدراسات الاجتماعية، غالبًا ما يُنظر

إلى الهوية والانتماء على أنهما مفهومان مترابطان ومتشابكان. بينما قد تبدو هذه العلاقة بسيطة في البداية، إلا أنها في الواقع أكثر تعقيدًا، مما يثير العديد من الأسئلة حول طبيعة هذا التداخل.

٣. الهوية بين المواطنة والمكون

تعذُر على الأنظمة السياسية في العراق تطوير هوية وطنية صافية بسبب نقص الأمان السياسي، مما أثَّر سلبًا على سلوكها الذي تركَّز على البقاء في السلطة بدلًا من بناء الهوية الوطنية. تعتمد السياسات على توجهات قسرية لتحقيق الاندماج الاجتماعي لكنها في الواقع تعزز الولاءات الفرعية وتثبت سطوتها، لكن العراق شهد في ثلاثينيات القرن الماضي تبلور حركة وطنية بارزة شاركت فيها بعض الفصائل السياسية والعسكرية، فضلا عن قوى حزبية واجتماعية فاعلة ومؤثرة. وقد ظهر ذلك واضحا خلال الانقلاب العسكري الذي قام به بكر صدقي باشا، مما ساهم في نمو الشعور الوطني. ورفع شعار "العراق للعراقيين" مع تحول العراق تدريجيا من مجتمع قائم على القيم التقليدية والعشائرية إلى مجتمع مدني قائم على سلطة مركزية تضم جميع شرائح المجتمع العراقي، بعيدا عن إقصاء أو تهميش أي فئة محددة (كرمانج، ٢٠١٥، صفحة ٩٩)، لكن هذه الظروف لم تدم طويلا بسبب انحراف السلطة السياسية عن مسارها الوطني وتخليها عن الشعارات التي رفعتها، وهو ما جاء بمثابة صدمة للقوى السياسية والاجتماعية التي دعمت الحركة الانقلابية. ونتيجة لذلك فإن عودة الصراع والاقتتال بين أفراد المجتمع العراقي زادت من ضعفه وهشاشته، وهو ما انعكس بوضوح على مشروع الوحدة الوطنية وفشله الذي لا يزال في بداية الطريق خلال الانقلابات التي حدثت في العراق بين عامي ١٩٤٨م–١٩٥٨م، زاد الانقسام الاجتماعي والسياسي بنحو كبير، مما أدى إلى تهميش حتى القوى الاجتماعية التي عارضت هذه الانقلابات. وعمقت هذه السياسات الفجوة في المجتمع العراقي، وجعلت الانقسامات الطائفية والعنصرية والإثنية والقومية هي المهيمنة على فكر الفرد العراقي ووعيه. وأدى التركيز على الصراع على السلطة والهيمنة إلى أن أصبحت الهويات الفرعية هي البطاقة الرابحة لمن هم في السلطة، وإهمال مشروع بناء هوية وطنية تعكس حقيقة وحدة الشعب العراقي وتماسكه. وتحول الخطاب السياسي من السلطة القائمة على الهوية إلى مجرد خطاب أيديولوجي يعكس توجهاتها، وليس خطابا وطنيا يعبر عن هوية الوطن وشعبه. وهذا الخطاب هو جزء من استراتيجيته لضمان وجوده واستمراريته في السلطة. ويرتبط الفشل في بناء الهوية الوطنية أيضا بغياب الشعور بالمواطنة، وهو ما يرتبط بمستوى النضج الفكري والوعي السياسي. وبما أن هذا الشعور مفقود في المجتمع العراقي بسبب عدم قدرته على التحرر من تبعيته الفكرية والتاريخية الموروثة، وخضوعه المستمر للقيم والمبادئ والعادات التقليدية التي تغذي الشعور الضيق بالانتماء والولاء، فقد أصبح الولاء للمكون حاضرا. تصبح أقوى من المواطنة، وتضعف أي اتجاه سياسي أو اجتماعي يسعى لبناء الهوية الوطنية العراقية. الالتزام بالانتماء والولاء للمكونات أدى إلى تدمير أي فهم للمواطنة

وأهميتها ودورها في بناء الهوية الوطنية، وظهرت هذه الحقيقة بوضوح بعد سقوط النظام السياسي العراقي السابق في عام ٢٠٠٣م. ترجم الانقسام والولاء للهويات الفرعية في الدستور العراقي عام ٢٠٠٥م، مما أعطى أولوية لفكرة المكون على حساب المواطنة بذكر المكون بنحو متكرر في الدستور بينما لم يُذكر مفهوم المواطنة سوى مرتين (الدستور العراق لسنة ، ٢٠٠٥)، الاعتراف بالانتماء العرقي بدلا من المواطنة في الدستور العراقي يظهر لنا حجم الانقسامات التي يعاني منها المجتمع، مما يؤكد على ضرورة تعزيز الوحدة والتلاحم بدلا من التشظي وتعدد الولاءات. الحكومات بعد عام ٢٠٠٣م تمثل صورة مشوهة للأنظمة السابقة وتقوض الهوية الوطنية. وجد أن القوى الاجتماعية والسياسية، بغض النظر عن اتجاهاتهم، يشتركون في افتقاد وعي أو شعور بالانتماء الوطني، مما يدفعهم نحو الانتماء للهويات الفرعية. هذه الظاهرة تزيد من الانقسامات والخلافات في المجتمع، وتقوي تهميش بعض الفئات الاجتماعية وتعزز الولاء للمكون بدلاً من المواطنة، مما يعيق التعايش السلمي والتقبل ويعزز حالة الصراع. وظهرت نقصان في بعض الجهات السياسية وتقصير في بعضها في التعامل مع قضية الاختلاف والتنوع الذي يميز المجتمع العراقي، مما يعرقل إنشاء مجتمع متجانس وموحد قادر على تحقيق الأمن السياسي، تفتقد القوى الاجتماعية والسياسية في العراق الوعي والنضوج اللازمين ليتحقق الشعور بالمواطنة الفاعلة، مما يؤدي إلى تنامي الهويات الفرعية، وزيادة الانقسام والتوتر السياسي(عبدالجبار و آخرون، (د.ت)، الصفحات ١٧-٢٠).

سادسا: سبل ترسيخ الهوية الوطنية

١. التنشئة الاجتماعية والسياسية

يتقاطع علم الاجتماع وعلم السياسة في عملية التنشئة الاجتماعية، إذ تهدف إلى تأهيل الفرد اجتماعيا ونقل التراث الاجتماعي بين الأجيال. هذه العملية تساهم في تطوير الفرد والمجتمع والبلد، وهي جوهر اهتمام علم السياسة. تعد التربية السياسية موضوعًا رئيسيًا في علم الاجتماع السياسي، بينما لفتت قضية التربية السياسية والاجتماعية للشباب انتباه الفلاسفة والمفكرين السياسيين منذ القدم. في القرن السادس قبل الميلاد، ألقى الفيلسوف الصيني "كونفوشيوس" باللوم على الفساد في الحكم بسبب نقص التربية الأسرية في تعليم القيم الأخلاقية والمحبة المتبادلة والاهتمام بالمصلحة العامة. لذلك طلب الجهاز الدولة تحمل مسؤولية تعليم الشباب لتحقيق بناء اجتماعي صحي يتزامن مع تقديم حكومة صالحة. في كتاب "الجمهورية"، اعتبر "أفلاطون" التعليم أحد أهم ركائز الدولة النبيلة. وفي الفصل الأخير من كتاب "السياسة"، ناقش أرسطو موضوع التربية وأكد أهمية اهتمام الحاكم بتنمية الشباب. حذر "روسو" من تأثير الثقافة والتربية السياسية على نظام الحكم وسياسات الدولة، هكذا ارتبطت تطورات السياسة بتطورات المجتمع والتي يمكن أن تسهم في تحقيق تغييرات اجتماعية أو سياسية. هذا يحدث عندما تبدأ بعض المؤسسات الاجتماعية في زرع قيم سياسية جديدة تختلف عن القيم القديمة. عندما يتربى

الأطفال على آمال سياسية أو اجتماعية مختلفة عن تلك التي ورثوها من أسلافهم (إسماعيل، ١٩٩٧، صفحة ٢١).

يعزى تطوير مفهوم التنشئة الاجتماعية إلى عالم الاجتماع البارز إيميل دوركيمEmileurkheim. ويعد دوركهايم كممثل معترف به للنهج الإنساني في علم اجتماع التربية. (Gras, 1974, p. 23)، قدم تحليلا اجتماعيا مبتكرا للتعليم، بغرض تجاوز النظريات الفلسفية التجريدية لكانط وسبنسر وهربرت (فاوبار، ٢٠١١، صفحة ١٩).

واشتهر دوركهايم بتعريف التنشئة الاجتماعية كنشاط يمارسه الأفراد البالغون على الأطفال الذين لم يبلغوا بعد سن الرشد، ويتضمن تنمية القدرات الجسدية والعقلية والأخلاقية للطفل، والتي يحتاجها المجتمع بنحوٍ عام والمجتمع السياسي بنحوٍ خاص..(Emile Durkheim, 1966, p. 41)وفي هذا السياق، تعد التنشئة الاجتماعية هي عملية تحول الفرد من كائن بيولوجي إلى كائن اجتماعي من خلال التفاعل مع الآخرين، وتساهم في جعله عضوًا نشطًا في المجتمع وتعليمه المبادئ والقيم التي تجعله مسؤولًا وعضوًا محترمًا في المجتمع. وفقًا لدوركايم، يتم الانتقال من خلال فرض أولويات المجتمع على الفرد، حيث تمثل التنشئة الاجتماعية ضغطًا اجتماعيًا يروض الفرد ويكيفه لمواكبة المنظومة الاجتماعية. يظهر الفرد ككائن غير مستقل، وسلوكه يعكس مجرد إعادة إنتاج لنماذج مكتسبة خلال الطفولة(Emile Durkheim, 1966, p. 49).وفقًا لهذا الاتجاه، فإن التنشئة الاجتماعية تتميز بالقمع والتعسف بفرض الفرض الجماعي الذي يميز المجتمع، وهي نظام القيم المجتمعية المتفق عليها الذي يسيطر على كل جوانب المجتمع، حيث يتم الترويض للفرد من خلاله في إدخال معايير وقيم وأدوار ومعارف ومهارات تشكل برنامجًا تنفيذيًا محددًا يتبع بشكل ميكانيكي نوعًا ما (غريب، ٢٠٠٩، صفحة ١٣٧). مع ذلك، لا يمكن تحديد تأثير التنشئة الاجتماعية فقط بواسطة القهر الاجتماعي كما ادعى دوركهايم، لأن الفرد ليس جهاز استقبال passively غير قادر على استيعاب ما يجري من حوله أو التمييز بين الثقافات المجتمعية المختلفة وتحديد ما يجب أخذه أو تجنبه. الاجتماع في تصوراته حول "سوسيولوجيا الفعل"، عبّر العالم الاجتماعي الفرنسي (ألان تورين) بشكل حاد عن انتقاده للنظريات التقليدية الوضعية، خاصة أعماله مثل الحركات الاجتماعية ونقد الحداثة، عندما ركزت على دراسة القهر والتعسف الاجتماعي دون اعتبار دور الفاعلين الذين يسعون للتحرر منه (العماري، ٢٠١٥، صفحة ١٥)، إن النتيجة تعتمد على اختيار الشخص وتتأثر بعوامل متعددة كالفروق الفردية والنضج والمبادئ والإرادة. لذا، لا يجب تجاهل نسبة الاختيار تماما.

تنقل التنشئة الاجتماعية الثقافة بين الأجيال لتكوّن شخصية الإنسان وتمكّنه من الاندماج في مجتمع ذو ثقافة محددة منذ الطفولة، حيث يتفاعل مع بيئته ليتكيف وينمو شخصيته ويندمج في المجتمع. لذلك،

يُعتبر التنشئة الاجتماعية ذات طابع دائم حيث تستمر عبر جميع مراحل الحياة، ويجب ألا يتم الخلط بينها وبين مفهوم الشخصية على الرغم من ترابطهما، إذ تُعرف الشخصية ببساطة بتنظيم السمات التي تميز كل فرد وتتناسب مع بيئته الفريدة" (السيد و عبد الرحمن، ١٩٩٩، صفحة ١).

وبشكل عام تهدف التنشئة الاجتماعية إلى تزويد الأفراد بخبرات وظيفية محددة من خلال تعديل سلوكهم، وإشباع احتياجاتهم، ومساعدتهم على تجسيد ثقافة المجتمع ومعاييره، ومن ثم تعريفهم بأدوارهم ومواقفهم الاجتماعية المتوقعة بناء على قيم واتجاهات المجتمع. والرموز والأنماط السلوكية والعناصر الثقافية، بالإضافة إلى التجارب المتعلقة بالتغيير الاجتماعي المنشود من خلال رصد الاتجاهات والظواهر القديمة والناشئة في المجتمع من أجل فضحها وتقييمها للحفاظ على ما هو مفيد ونبذ ما هو ضار، وإدخال أفكار مبتكرة وفقا لاحتياجات المجتمع والإنسانية.

وبهذا يُفهم التنشئة الاجتماعية كعملية تدخل فيها الفرد في المجتمع من خلال اكتساب القيم والمعايير والرموز، واكتساب ثقافة المجتمع بشكل عام، من خلال الأسرة، المدرسة، الأصدقاء،... يمكن أيضًا اعتبارها جهود ونشاطات اجتماعية وفردية تحول الكائن العضوي إلى كائن اجتماعي منذ الولادة، وتُعد عملية تعلم وتعليم لقيم اجتماعية وثقافية وفقًا للظروف الاجتماعية والقدرة المادية للمجتمع، عرّف (جاي روشيه) التنشئة الاجتماعية بأنها العملية التي يتعلم من خلالها الفرد العناصر الاجتماعية والثقافية لبيئته الاجتماعية، ويدمج هذه العناصر في شخصيته من خلال الخبرات والتفاعلات الاجتماعية، ويتكيف في النهاية مع البيئة المحيطة به(فؤاد، (د.ت)).في هذا الحالة، يتم تحويل الفرد إلى شخص من خلال التنشئة الاجتماعية، حيث يكون الاختلاف بين الفرد والشخص هو أن الفرد مجرد كائن بينما الشخص هو فرد اجتماعي يشارك في نشاط المجتمع ويمارس حقوقه وواجباته مع الآخرين (السيد ف.، ١٩٧٥، صفحة ٢٥)، فالنمو الاجتماعي يعتبر تطويراً للشخصية والسلوك، حيث تشير التربية الاجتماعية والتنمية الاجتماعية إلى نفس المفهوم وهما عملية تعلم اجتماعي (الجسماني، صفحة ١٦٤).

لذلك، يعد التنشئة الاجتماعية عملية تعليم وتعلم وتربية ونمو وارتقاء من خلال التفاعل الاجتماعي الإيجابي، تهدف إلى تعزيز السلوك والقيم والاتجاهات المناسبة للأدوار الاجتماعية، مما يمكن الفرد من التكيف والاندماج في المجتمع بطريقة بناءة (ابراش، ١٩٩٨، صفحة ٢٠١)، هي عملية غرس الإنسانية في الفرد وجعله إنسانيا بما يتوافق مع الجماعة التي يندمج فيها ويصبح عضوا في أفرادها. هي عملية تطبيع وتطويع المادة الخام للطبيعة الإنسانية في القالب الاجتماعي، وإدخال ثقافة المجتمع وإدماجها في بناء شخصية الفرد وتمثيلها له، ونقل الأنماط الثقافية والاتجاهات والقيم والأعراف السائدة في المجتمع (الجدة، ٢٠٠٢، صفحة ١٧).

تعتبر التنشئة الاجتماعية السياسية عملية يتعرف من خلالها الفرد على النظام السياسي وتحدد تفاعله مع الأحداث السياسية، وكانت محط اهتمام الفلاسفة والحكام على مر العصور، ومع ذلك، لا يزال اهمال العلماء لهذا الموضوع محيراً، حيث تشمل التنشئة الاجتماعية السياسية دراسة التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على الفرد وقيمه السياسية، وتعتبر رابطة مهمة بين النظم الاجتماعية والسياسية (الاسود، ١٩٨٦، صفحة ٢٦٠).

٢. الاندماج الاجتماعي

يمتلك مفهوم الاندماج أهمية كبيرة وانتباه كبير في مجال الاجتماعيات نظراً لصلته المباشرة بالمجتمع، إذ يعتبر المجتمع ذاته شبكة مرتبطة بشكل وثيق، وبالتالي يحتاج إلى مستوى من الاندماج ليظل مجتمعاً حقيقياً(المفلس و مجموعة مؤلفين، ٢٠١٤، صفحة ٦١٩)، الكثير من المعرفة في مجال علم الاجتماع تنشأ من فهم كيفية تطور الحياة الاجتماعية بعد التحولات الاجتماعية والثورات. ويبدو أن الفكر السوسيولوجي يُقدم تصورين للإجابة على هذا التساؤل بناءً على دراسة الحياة الاجتماعية(François Dubet)، ينبع التصور الأولي من المجتمع، حيث ينظر إلى الحياة الاجتماعية ككل أو مجموع مكونات عضوية ووظيفية تقوم على تقسيم العمل الذي يفصل بين الأفراد ضمن نظام اجتماعي كامل ومتماسك. يتم التعرف على كل فرد ويعتبر مهمًا داخل المجتمع من خلال دوره. ولكي يكتمل هذا النظام، فإنه يستلزم أن يتقاسم الأفراد نفس القيم والمعتقدات. يسلط هذا التصور الضوء على حاجة المؤسسات التقليدية إلى إفساح المجال أمام المؤسسات الحديثة القادرة على خلق الرموز والشعور بالانتماء المشترك من خلال التنشئة الاجتماعية. ومن وجهة نظره، يُعتبر الدمج الاجتماعي تعديلاً للأفراد لظروفهم وفقاً لبورديو. " Bourbieu.pالهابيتوس"، الهابيتوس عمومًا هو هيكل ينظم الممارسات والتمثلات وينشرها نتيجة الظروف الحياتية والاجتماعية، ويعتبر بورديو أنه يعيد تفعيل المعنى الذي أصبح محددًا داخل المؤسسات ويعزز الحاجة لعملية التلقين والتملك لتجديد الهياكل والمؤهلات باستمرار(الخالد، ٢٠١٥، صفحة ١٠).

تمحور التصور الأول بشكل كبير حول الحفاظ على قيم ورموز المجتمع ومعتقداته من خلال عمليات التنشئة الاجتماعية التي تمارسها المؤسسات الاجتماعية بنظرة تكاملية وظيفية تهتم بتكامل الأفراد والجماعات مع النظام الاجتماعي. التصوّر الثاني يعتبر أن المجتمعات الحديثة معقدة ومتنوعة بشكل كبير، وتعتمد على قيم الحرية والمساواة واختلاف المصالح. يعتبر أن الاندماج الاجتماعي يتم عن طريق آليات وميكانيزمات سياسية. وبهذه الطريقة، تعتبر الديمقراطية مصدراً للمجتمع؛ حيث تقوم الأحزاب السياسية المنتخبة والتي تمثل الأفراد والنقابات والجمعيات الاجتماعية بتحويل النزاعات والصراعات إلى حلول وسط وتنازلات من أجل تحقيق الاندماج الاجتماعي. وبهذه الطريقة، يصبح تعزيز الاندماج الاجتماعي مسؤولية الدولة من خلال

تعزيز مكانتها في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي. وفي هذا السياق، يعتبر الاندماج الاجتماعي مسألة تتعلق بالعلاقة بين المجتمع والدولة، حيث يتم إنشاء الاندماج من خلال هذه العلاقة بشكل خاص، إذ يعكس طبيعة البنية الاجتماعية في أي مجتمع. لذلك، يجب فهم أن غياب الاندماج ليس أمرًا شخصيًا، ولا يعود فقط إلى نقص في القدرات الفردية، وإنما يعكس نتاج بنية اجتماعية محددة ورؤى معينة وكيفية أداء هذه البنية لمهامها. لا يتعلق الأمر بالفقراء فقط أو الأثرياء فقط بل بالجميع، سواء الدول أو المجتمعات أو المستبعدين، وعليهم جميعًا مواجهة التهميش وتعزيز الاندماج (مسعد و مجموعة مؤلفين، ٢٠١٤، صفحة ٦١٩).

٣. وسائل التواصل الاجتماعي

هي نظام شبكات إلكترونية يمكن للمشتركين إنشاء حسابات شخصية وربطها بمنصة اجتماعية تجمعهم مع أفراد آخرين يشتركون في نفس الاهتمامات والهويات، كما يمكن ربطها بأصدقاء الجامعة أو المدرسة الثانوية. وتسمى اجتماعية لأنها تسمح للمستخدمين ببناء مجتمعات في الإنترنت، حيث يمكنهم التعرف على أشخاص لديهم اهتمامات مشتركة واكتشاف المزيد من المواقع ذات الصلة. ويمكنهم أيضا مشاركة صورهم ومذكراتهم وملفاتهم مع العائلة والأصدقاء وزملاء العمل. هذه المنصات الاجتماعية انتشرت على نطاق واسع في مختلف أنحاء العالم، مما ساهم في تجاوز الحدود الجغرافية وتوحيد الأفراد كمجتمع صغير. تطورت هذه المواقع تدريجياً لتصبح الأكثر استخدامًا بين المستخدمين على الإنترنت، ومع التقدم التكنولوجي في مجال التكنولوجيا والاتصالات، زادت شهرة هذه المواقع بين الجماهير والشباب. الشبكات الاجتماعية تمثل صفحات ويب تشجع على التفاعل بين المشتركين، وتهدف إلى توفير وسائل مختلفة للتفاعل مثل المراسلة الفورية، والفيديو، والدردشة، وتبادل الملفات، ومجموعات النقاش (فضل الله، ٢٠١٠، صفحة ٦).

من بين وسائل التواصل الاجتماعي التي تكون حاضرة مع الشخص حتى ينام أحيانًا هي وسيلة مليئة بالضغط، وتمتاز بالتفاعل والتحديث المستمر، وتتناول مواضيع متنوعة، بالإضافة إلى كونها منصة للتبادل العلمي الواسع، ومن أبرز منصات التواصل الاجتماعي: فيس بوك، تويتر، لينكد إن، انستغرام، تيليغرام، واتس آب، فايبر، جوجل بلس، اليوتيوب، الصحف الإلكترونية، والمدونات (صفرار، ٢٠١٧، صفحة ١٩).

سابعا: مكونات الهوية الوطنية

مفهوم الهوية لا يزال غامضا ومعقدا بسبب تباين المفاهيم بين الباحثين والأكاديميين، ويحمل العديد من التفسيرات والمعاني ويتنوع استخدامه في اللغة والفلسفة والاجتماع والنفس والثقافة. غالبا ما يتم الاختلال بين تعريف الهوية ومصطلحات أخرى ذات صلة، مما يجعل من الصعب على الباحث التفريق بين مفهوم الهوية والمصطلحات

المرتبطة بها، كما اقترحه A.D duvant في عام ١٩٨٠، وجدت أن هناك توازن بين "الهوية والذات والأنا" (مسلم، ٢٠٠٩، صفحة ٨٦).

وحينئذٍ، قد يبدو لنا أن مفهوم الهوية هو مفهوم سهل في البداية، ولا يتضمن تعقيدًا أو غموضًا، ولكن في الواقع، فإنه معقد ومتنوع في تفسيراته ومصطلحاته. الهوية تعتبر إطار عام يجمع بين مختلف العلوم والمعارف، حيث يتم تناوله بواسطة عدة تخصصات مثل علماء الاجتماع والعلوم السياسية وعلم النفس والفلسفة والتاريخ والقانون والأنثروبولوجيا. كل تخصص معرفي يركز على جانب معين من دراسة هوية الفرد أو الجماعة، حيث تعبر الهوية الفردية عن سمات ومميزات الشخص التي تميزه عن الآخرين (أمينة، ٢٠١٢، صفحة ٤١).

وكذلك، يمكن تطبيق نفس المبدأ على المجموعة حيث تمثل الهوية الاستثنائية والفردية وامتلاك سمات شخصية فريدة لا يتشارك فيها أحد، وعلى هذا النحو يمكن اعتبار هذه الفكرة تطبيقا لباقي الكيانات التي تمتلك صفات مشتركة بين أفرادها أو صفة قوية تميزهم عن غيرهم، وبالتالي يمكن اعتبار وجود هوية مشتركة قائمة (العاني، ٢٠٠٩، صفحة ٤٤).

ومن خلال الدراسات نجد أن معظم التعريفات التي تناولت مفهوم الهوية تؤكد على التميز والاختلاف، وقد وصفها محمد صالح الهرماسي بأنها "ما يجعلها مختلفة عن الأخرى"، حيث تتضمن الهوية الصفات التي تميز موضوع الدراسة وتميزها عن البقية بفضل انفرادها بتلك الصفات (الهرماسي، ٢٠٠١، صفحة ٢٠).

بالرغم من مشاركة الناس في السمات والعادات الثقافية والحضارية نفسها، إلا أننا نجد التميز والتباين الذي يميز كل فرد ويجعله فريدًا بخصائص شخصية مميزة. هذا الأمر قابل للتطبيق على الفرد والأمة على حد سواء، حتى إذا كانت الأمة تتشابه مع غيرها في بعض السمات التاريخية والحضارية.

تكون الهوية الوطنية من عناصر مختلفة تجمع بينها لتشكل نظاماً متكاملاً وقابلاً للتطور على مستوى الفرد والمجتمع والوطن، والتي قد تتأثر بالظروف والصراعات والمصالح. العنصر المادي يشمل القدرات الاقتصادية وحدود الإقليم والجغرافيا، بينما العنصر الثقافي يتضمن اللغة والتراث والعادات والتقاليد. العنصر الروحي يرتبط بالدين والمذهب التعبدي، والعناصر النفسية والاجتماعية تكون عناصر الحياة السائدة مثل اللباس والأكل والعلاقات الاجتماعية والتماسك الاجتماعي.تتكون الهوية الوطنية من مجموعة من العوامل التي تجعلها نظامًا متكاملًا وقابلاً للتطور على مستوى الأفراد والمجتمع والوطن، وتلك هي المستويات الثلاثة التي قد تكون متغيرة ومتأثرة بالظروف والصراعات والمصالح (الجابري، ١٩٩٨، صفحة ١٤).

- العنصر المادي: هي تشمل القدرات و الإمكانات الاقتصادية والتنظيمات، كما تتضمن حدود الإقليم و جغرافيا الوطن
- العنصر الثقافي: و هي كل الرموز المتعلقة باللغة، التراث، العادات و التقاليد و الفلكلور الشعبي.
- العنصر الروحي: يتعلق أساسا بالدين والمذهب التعبدي وجملة الاعتقادات والتوجهات الدينية السائدة في المجتمع.
- العناصر النفسية والاجتماعية: تعني أنماط الحياة السائدة مثل طريقة و نوع اللباس، الأكل، طبيعة العلاقات الاجتماعية و المناسبات، و تخص كذلك الفئات و الطبقات الاجتماعية السائدة، كما تنطوي على درجة الولاء و التماسك الاجتماعي و الشعور بالانتماء المولد للنشاط الاجتماعي كالتطوع و الرغبة في الدفاع عن الوطن

١- البعد الإثني للهوية:

تعبر الهوية عن العديد من المتغيرات الاجتماعية مثل الانتماء والاثنية والأسرة، وتشمل أيضًا المكانة والطبقة الاجتماعية والوظيفة والسمات البيولوجية كالجنس واللون والعرف. تحدد الهوية من خلال المنظومة الاجتماعية للدولة وتظهر صفات الفرد بالتطابق والاختلاف مع المجتمع الذي ينتمي إليه. الانتماء يحدد انتماء الفرد لفئات اجتماعية معينة ويعزز تقوية هويته ضمن المجموعة التي ينتمي إليها (أمينة، ٢٠١٢، صفحة ٤١). مع مراعاة أن للفرد هويات متنوعة اجتماعيا، تنظم حسب أولوياتها وأهميتها ووظائفها، فالهوية المجتمعية تستمر عبر المواقف المختلفة كـ"العضوية في المجتمع السياسي"، والشعور بالانتماء للمجتمع يرتبط بالتماسك بين الأفراد والسلوك الظاهري (بن أحمدو، ٢٠٠٣، صفحة ٢٨). وفقًا لهذه الفكرة، يمكن للاختلاف الاثني أن يؤثر في هوية الدولة ووحدتها، والتسبب في تعثر مؤسساتها وفقدان استقرارها، وقد يؤدي إلى دعوات للانفصال عن السلطة الحاكمة.

٢- البعد الجغرافي (الأرض):

وجود الأرض يعد جزءا أساسيا من هوية الدولة والشعب، وتعبر هوية الدولة عن هوية الأرض التي تنبع منها، وهذا يحدث في حالات الاستعمار فقط عندما يكون المستعمر غريب عن الأرض التي يحتلها (بودهان، ٢٠١٣، صفحة ٢٩).

كما تلعب الوحدة الإقليمية للدولة دورا أساسيا في تحديد هوية الجماعة الوطنية مقارنة بالجماعات الوطنية الأخرى، ما لم يحدث تعارض في الهوية المحلية في دولة ما، مدعوما بفهم ولغة وعقيدة خاصة بالمنطقة المحلية، مما يؤدي إلى ضعف السلطة والمؤسسات الدولية وظهور طلبات انفصال محلي مع دعم من القوى الخارجية(بن

أحمدو، ٢٠٠٣، صفحة ٣٩). تأثير الإقليم الجغرافي على بلد ما يحدد شكل نظامه السياسي ويؤثر بشكل كبير على العوامل المجتمعية الداخلية (مشوار صيفي، ٢٠١٦، صفحة ٢١٥)فالمحيط الجغرافي هو أساس بناء الدول، وهو الذي يعطي التجمعات السكانية هوية معينة، حيث أكد على هذا "راتزل" بقوله":إن ما أسميه شعبا هو تجمع سياسي من المجموعات والأفراد، ليسوا في حاجة لكي يرتبطوا عن طريق عرق أو لغة، ولكن عن طريق فضاء مشترك، إن الشعب هو الأرض الواحدة المشتركة" (مشوار صيفي، ٢٠١٦، صفحة ٢١٥).

٣- التاريخ المشترك

يعتبر التاريخ المشترك أحد عناصر الهوية الجماعية، حيث يعكس وعي الشعب ومشاعره، وبالتالي، يجب أن تتحد الأمة من خلال تاريخها المشترك حيث تنشأ روابط قوية بين الأفراد (لعموري، صفحة ١٧). بالتأكيد، يزيد إحياء الدولة للتاريخ المشترك للأمة من تكاتفها ووحدها وثباتها، بينما يؤدي الإهمال أو السعي لطمسه إلى فقدان الشعور الوطني والدخول في سبات عميق، الذي لا يمكن الاستيقاظ منه إلا من خلال الاهتمام والعناية بالتاريخ الحقيقي للأمة (لعموري، صفحة ١٧).

٤- البعد السياسي للهوية

تحدد الدولة الوطنية أو القومية نظام الكيان السياسي الذي يتضمن المؤسسات المختلفة وديناميكية تفاعلها، إضافة إلى شكل النظام الإداري ونظام الحكم والهيكل الدستوري والقانوني، والإيديولوجية العامة والهياكل السياسية الرسمية وغير الرسمية المختلفة التي تتصل بالمجتمع المدني (موكيل، صفحة ٣٨). تلعب الآيديولوجية للدولة دورا مهما في عملية تشكيل وتطوير الدولة وتعزيز الانتماء الوطني وتنظيمه، سواء كانت هذه الأسس دينية أو إيديولوجية (اشتراكية أو ليبرالية) أو وطنية أو تحررية. يمكن للنظام السياسي والحكم أن يؤدي إلى إنشاء علاقات اجتماعية إما سلسة أو متقاتلة، حيث تكون المؤسسات منضوية تحت العائلة الحاكمة وتابعة للسلطة المركزية سواء كانت قبلية أو طائفية أو حتى إقليمية. وبعض الأشخاص يبقون مجرد مواطنين يتبعون دون مشاركة فعالة في الحياة السياسية (بادو سمية، ٢٠١٤، صفحة ٦٥).العنصر السياسي للهوية قد يكون الأكثر تأثيرا بين العوامل الأخرى، ويعتمد ذلك على قوة الدولة في توجيه المشروع السياسي وفرضه على المجتمع، مما يجعل الجنسية هي أساس الهوية (المشاعلي، ٢٠٠٧، صفحة ٢٣٧).ومن هنا يصبح الأمر مرتبطًا بمدى تضمنها للإطار القومي أو عدمه، سواء كانت تعتبر نفسها "لا تنتمي إلى البلد" بسبب التنوع الثقافي والاستقلالية، أو "منتمية وطنية" تشمل الدولة ككل وتركز على العناصر العرقية والثقافية والنفسية فيها وتبرز خصائصها التاريخية والحضارية التي تعزز وحدتها(موكيل، صفحة ٣٧).

٥- اللغة

اللغة الوطنية تمارس دورا رئيسيا في تعزيز الهوية الوطنية وتوحيد الشعوب من خلال العنصر الثقافي، حيث تستخدم الأمم اللغة كوسيلة لبناء شخصيتها الوطنية وتوحيد شعوبها. إيطاليا توحدت على أساس اللغة، وبالمثل ألمانيا، ولذلك "فيخته" وصف الأمة الألمانية بأنها "متحدة وموحدة" على أساس اللغة الألمانية، واعتبر اللغة أساس الهوية الألمانية. ومن المعتقد السائد دائمًا أن اللغة القومية والهوية القومية يترابطان ويتوازنان. إذا كانت بعض الجماعات القومية تبرز بناءً على وحدة الهدف السياسي أو الأرض أو الأصل أو التاريخ المشترك، فإن هويتنا العربية تعتمد على وحدة اللسان العربي أي اللغة التي جمعت العرب بعد تباين اللهجات. تم تسمية المنطقة الجغرافية التي يسكنها الوطن العربي بالبلاد العربية لأنها الوحيدة التي تستخدم اللغة العربية، ولم يكن من غريب أن تكون الحدود اللغوية تلك هي الحدود الأساسية للوطن العربي، وهذا مختلف عن العديد من الأمم والمجتمعات. بهذه الطريقة، جعلت اللغة هذه الأرض موطنًا للعرب. وبناءً على ذلك، كانت اللغة العربية تُستخدم لتوحيد العرب وتقريب المسافات الجغرافية بينهم عبر تاريخهم الطويل. بسبب انتمائهم للثقافة العربية ولغتهم العربية، تقل أهمية الحدود الجغرافية بينهم. لقد أكد العديد من الباحثين على أهمية اللغة في تشكيل الهوية العربية، حيث تم تقليل دور العوامل الجغرافية المحددة وتجاهلها رغم أنها مهمة في تعزيز التواصل بين الشعوب عندما نتحدث عن الهوية العربية. لغة الضاد هي ما يميز العرب ويجذبهم إلى تاريخهم ويوحدهم اليوم، رغم التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجههم وتفصلهم. عندما تختفي اللغة العربية، تفقد العرب هويتهم وتميزهم عن الشعوب الأخرى، ويتعرض الوطن العربي للخطر من الاندماج مع الثقافات الأخرى(Antony Smith, 1991, pp. 24-25).

٦- التراث:

في محاولة لإعادة النظر في مفهومنا للتراث ومراجعة موقفنا منه، نتوقف، عند تعريف المفكر العربي محمد عابد الجابري للتراث بأنه: "كل ما هو حاضر فينا أو معنا من الماضي، سواء من ماضينا أم ماضي غيرنا، سواء القريب منه أم البعيد"، وفي سياق الحديث عن تنمية المواقع التراثية وإعادة تأهيلها نتوقف بالتفصيل لما يحتويه مفهومنا للموقع التراثي بوصفه الحيز المكاني للتراث الثقافي بشقيه المادي وغير المادي، ويشمل – لا يقتصر على – المحيط المباشر للقطع الأثرية، المباني والمنشآت الأثرية والتراثية، النسيج العمراني التراثي والمحيط بالمباني الأثرية، مراكز توطن التراث غير المادي من حرف تقليدية وفنون شعبية وغيرها الكثير مما يصعب حصره.

المصادر

Antony Smith. (1991). *National Identity.* London: Penguin Books.

Emile Durkheim. (1966). *Education et sociologie* (Vol. 2 ème édition). paris: P.U.F col le sociologue.

François Dubet. (n.d.). *I'INTEGRATION ET COHESION SOCIALES, Communication à la journée d'étude organisée par l'ACOFIS.* Canteleu-Rouen: à l'Institut du Développement Social. Retrieved mai 15, 2008

Gras, A. (1974). *Sociologie de l'éducation, Textes fondamentaux.*Paris: Edition Larousse.

McMillon .(١٩٨١) .*Psychology Social of Methods and Principles*.York New: Hollander Edwin.

Parekh, B. (2002, Des 17). Defining British national Identity. *The Political Quarterly*(1).

Shvets, I. (2018). *Promoting national identity through education: The concept of the national -patriotic upbringing of children and youth in Ukraine*. Retrieved 11 1, 2024, from C:/Users/User/Downloads/monografia-td-uj-2-7.pdf.

إبراهيم ابراش. (١٩٩٨). *علم الاجتماع السياسي*. عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.

أريج بنت يوسف أحمد حكيم. (٢٠١٧). تصور مقترح تعزيز الهوية الوطنية في المناهج الجامعية في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠. *مجلة دراسات في المناهج وطرق التدريس*.

الآن تورين. (١٩٩٧). *نقد الحداثة*. (أنور مغيث، المترجمون) مصر: المجلس الأعلى للثقافة.

الدستور العراق لسنة . (٢٠٠٥).

الصديق الصادقي العماري. (٢٠١٥). *التربية والتنمية وتحديات المستقبل: مقاربة سوسيولوجية* (المجلد الثانية). الدار البيضاء، المغرب: منشورات أفريقيا الشرق.

بادو سمية. (٢٠١٤). *بناء الدولة في المجتمعات الطافية ، دراسة مقارنة بين الهند وباكستان*. الجزائر: جامعة الجزائر.

حبيبة زراري. (٢٠١٤). *الحق في التنوع الثقافي*. الجزائر: جامعة سطيف.

حسن بن مهني، و زغدود جغلول. (٢٠١٨). الأقليات ومثلث الهوية اللغة، الدين، الثقافة. *مجلة الشريعة والاقتصاد*(العدد ١٣.).

خليل مخيف الربيعي. (٢٠٠٧). الطائفية في العراق. *مجلة مدارك*.

خليل نوري مسيهر العاني. (٢٠٠٩). *الهوية الإسلامية في زمن العولمة الثقافية*. بغداد: ديوان الوقف السني.

زرف فؤاد. ((د.ت)). *التنشئة السياسية وتشكيل العقل السياسي في المجتمع*. قسم علم الاجتماع والديمغرافيا، جامعة البليدة.

شهيدة لعموري. (بلا تاريخ). *إشكالية الهوية في فكر جمعية العلماء المسلمين محمد البشير الإبراهيمي أنموذجا*. الجزائر: جامعة الجزائر.

شيركو كرمانج. (٢٠١٥). *الهوية والأمة في العراق*. بيروت: دار الساقي.

صادق الأسود. (١٩٨٦). *علم الاجتماع السياسي*. مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل.

عبد الجليل التميمي. (١٩٩٧). الانتماء : معايير تحديده ودور المؤسسات الاجتماعية في تكوينه. *مجلة الآداب*.

عبد الحسين شعبان. (٢٠١٧). *الهوية والمواطنة البدائل الملتبسة والحداثة المتعثرة*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

عبد الرزاق عيد. (١٩٩٦). *الثقافة الوطنية، الحداثة و إشكالات الهوية*. سوريا: سلسلة دراسات فكرية، دار الصداقة.

عبد السلام موكيل. (بلا تاريخ). المواطنة وسياق الدولة والهوية ، مقاربة فكرية ومعرفية بين الفكر السياسي المعاصر والمنظور الإسلامي. *مجلة تاريخ العلوم*.

عبد الكريم غريب. (٢٠٠٩). *سوسيولوجيا المدرسة* (المجلد الأولى). الدار البيضاء، المغرب: منشورات عالم التربية، مطبعة النجاح الجديدة.

عبد الله بن محمد بن بخيت صفرار. (٢٠١٧). *دور شبكات التواصل الاجتماعي في ترسيخ قيم المواطنة من وجهة نظر الشباب الجامعي العماني*. عمان – الأردن: كلية الإعلام، جامعة الشرق الأوسط.

عبد علي الجسماني. (بلا تاريخ). *سايكولوجية الطفولة والمراهقة وحقائقها الأساسية* (المجلد الثانية). بغداد: مطبعة أسعد.

عبدالكريم الأرزي. (١٩٩١). *مشكلة الحكم في العراق، من فيصل الأول إلى صدام* (المجلد الأول). لندن.

علي عباس مراد. (٢٠١١). إشكالية الهوية في العراق الأصول والحلول. *مجلة المستقبل العربي*.

غسان الخالد. (٢٠١٥). *الهابيتوس العربي قراءة سوسيو معرفية في القيم والمفاهيم*. بيروت: منتدى المعارف.

فالح عبدالجبار، و آخرون. ((د.ت)). مركز العراق للمعلومات والديمقراطية. *مجلة أوراق ديمقراطية*.

فؤاد البهي السيد. (١٩٧٥). *الأسس النفسية للنمو*. القاهرة: دار النهضة.

فؤاد البهي السيد، و سعد عبد الرحمن. (١٩٩٩). *علم النفس الاجتماعي: رؤية معاصرة*. القاهرة، مصر: دار الفكر العربي.

كاري نادية أمينة. (٢٠١٢). *العامل الجزائري بين الهوية المهنية وثقافة المجتمع*. الجزائر: جامعة تلمسان.

مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي. (د ت). *القاموس المحيط* (الإصدار ١). بيروت: دار الجليل.

محمد برهان المشاعلي. (٢٠٠٧). *الموسوعة السياسية والاقتصادية مصطلحات وشخصيات*. القاهرة: دار الأحمدي للنشر.

محمد بودهان. (٢٠١٣). *في الهوية الأمازيغية للمغرب، سلسلة في سبيل الأمازيغية* (المجلد الثالثة). المغرب: منشورات تاويزا.

محمد حسن جمعه، و نيفين إبراهيم غانم. (٢٠٢٢). واقع الأنشطة الطالبية الجامعية ودورها في تعزيز الهوية الوطنية. *مجلة كلية التربية*(٢).

محمد سعيد بن أحمدو. (٢٠٠٣). *موريتانيا بين الانتماء العربي والتوجه الإفريقي: دراسة في إشكالية الهوية السياسية ١٩٦٠ – ١٩٩٣*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

محمد صالح الهرماسي. (٢٠٠١). *مقاربة في إشكالية الهوية ، المغرب العربي المعاصر* (المجلد الأول). دمشق: دار الفكر.

محمد عابد الجابري. (١٩٩٨). *العولمة و الهوية الثقافية: عشر أطروحات: المستقبل العربي* (الإصدار (٢٢٨) ٢٠). لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.

محمد فاوبار. (٢٠١١). *المدرسة والمجتمع وإشكالية لا تكافؤ الحظوظ* (المجلد الأول). (أ. عبد الكريم غريب، المحرر) المغرب: مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، منشورات عالم التربية.

محمد فرغلي فراج، و عبد الستار إبراهيم. (١٩٧٤). *السلوك الإنساني*. القاهرة: دار الكتب الجامعية.

محمد مسلم. (٢٠٠٩). *الهوية في مواجهة الاندماج عند الجيل المغاربي الثاني بفرنسا*. الجزائر: وزارة الثقافة الجزائرية.

محمود حسن إسماعيل. (١٩٩٧). *التنشئة السياسية* (المجلد الأول). مصر: دار النشر للجامعات.

مشوار صيفي. (٢٠١٦). دور الجغرافيا السياسية في تكوين الدولة في منطقة الساحل الإفريقي. *مجلة الحوار الفكري*.

مهند الطيار. (٢٠٢٠). دور الجامعات السعودية في تعزيز الهوية الوطنية، جامعة الملك سعود أنموذجا . *المؤتمر الدولي للهوية الوطنية في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية : ٢٠٣٠ مشاركون في المستقبل ومستعدون لصناعته من ٣-٢ فبراير*. جامعة شقراء.

مي مجيب عبد المنعم مسعد، و مجموعة مؤلفين. (٢٠١٤). *جدليات الاندماج الاجتماعي للأقباط في مصر الثورة، في جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي*. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

ميادة أحمد عبد الرحمن الجدة. (٢٠٠٢). *التنشئة السياسية وعلاقتها بالقيم السائدة في المجتمع العراقي دراسة نظرية تحليلية في علم الاجتماع السياسي*. كلية العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية.

هارلمبس وهو لبورن. (٢٠١٠). *سوشيولوجيا الثقافة والهوية*. (حاتم حميد محسن، المترجمون) دمشق: دار كيوان للطباعة والنشر والتوزيع.

هاني عبادي محمد المفلس، و مجموعة مؤلفين. (٢٠١٤). *الدولة والاندماج الاجتماعي في اليمن الفرص والتحديات في جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي*. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

وائل مبارك خضر فضل الله. (٢٠١٠). *أثر الفيسبوك على المجتمع* (المجلد الأول). السودان: مدونة شمس النهضة.

ياسين البكري، و هالة كريم تركي. (٢٠١٣). *التنشئة الاجتماعية السياسية والتحول الديمقراطي في العراق*. بغداد: دار الثقافة العامة.